

أصالة الإعراب في القرآن الكريم

أ. سعيد عامر

جامعة تيزي-وزو

مقدمة: أفرزت نداءات تيسير النحو انبعاث شبه وادعاءات قديمة؛ تواجدت في كتابات بعض المستشرقين واللغويين القدامى، ومن بينها شبهة عدم أصالة الإعراب في اللغة العربية¹ والقول بأنه بدعة وابتكار استحدثه النحويون في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) وأنّ عربية ما قبل هذا القرن خالية من الإعراب. ولأنّ الادّعاء خطير في أبعاده، فإنّ جملة من الغيورين على الضاد قاموا بدرؤون هذه الأقاويل وما استندت إليه، وما شمروا لذلك إلّا لأنّ الشبهة عمّمت على سائر مدوّنات ما قبل القرن الثاني الهجري؛ أي حتّى على كتاب الله جلّ وعلا، فكان لزاماً أن تثور ثائرة الحقّ وتردّ الادّعاء ومرتكزاته، فلم يخلُ مؤلّف في العربيّة قديماً من الإشارة إلى أصالة الإعراب في العربيّة والقرآن، بل هناك من راح يخصّ القضية بالتأليف مثلما فعل الطّوفي (ت 716هـ) في (الصّعقة الغصبيّة في الردّ على منكري العربيّة) أمّا حديثاً فالجميع في حديثهم عن أصالة الإعراب في العربيّة عيال على كتاب (دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية) لصاحبه: محمد حسن حسن جبل؛ وهو الكتاب الذي اتّخذته الرّقم واحد في هذه المقالة، ولم يمنعني ذلك من الرجوع إلى بعض المؤلفات التّراثية والحديثة اتّقوى بها معرفياً في فهم القضية، واستخلاص ما يمكن أن يقف ضدّ هذه الرّؤية التي خالف بها اللّغوي قطرب، والمستشرق كارل فوللرز، والمستشرق فتشتاين وفيشر وشبيّتالر وهانز فير وف.ديم² ومن المحدثين اللّغوي إبراهيم أنيس ومن في زمرة من بعده إجماع علماء العربيّة في أنّ

الإعراب أصيل في العربية - أي بما في ذلك اللغة القرآنية- وقد حكى الإجماع عديد من أهل اللغة، نقله أحمد مطلوب بقوله: "ويكاد معظم المهتمين باللغة العربية وفقهها يجمعون على أن الإعراب سمة واضحة من سماتها"³ ولأن القضية خطيرة كما سيأتي في بيان أبعاد الخطورة، أرى أن أبدأ الحديث عن ماهية الإعراب؛ ذلك أنه المنفي في أقوال القائلين بعدم أصالته، والمثبت في ردود المثبتين.

إن الإعراب في اللغة معروف، تدور جل المعاني الواردة فيه حول البيان والإفصاح والإيضاح والتغيير، أما في اصطلاح النحاة "فهو اختلاف أواخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا"⁴ ولا بد من العلم أن لفظ الإعراب أول ما أطلق كان على النحو بصفة عامة، فكان التعبير حينئذ مجازياً؛ أي إطلاق الجزء وإرادة الكل؛ لأن الإعراب كما ظهر مؤخراً جزء من علم النحو؛ ويبدو أنهم سمّوه بذلك لأن هذه الظاهرة أجلى الظواهر النحوية وأبرزها، بل إن مدار النحو كله يكاد يكون في غايته، فحين يتحدث أهل اللغة عن بدء وضع النحو وأسبابه يُطلقون عليه هذا الاسم؛ قال أبو الطيّب اللغوي: "واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب، فأحوج إلى تعلم الإعراب..."⁵ فهذا هو الإعراب في ماهيته ومفهومه وتاريخ لفظه، أما عن قضية أصالته وحداثه، فالكلام في ذلك قد لا تحويه بضعة أوراق؛ ذلك أن النفاة - القائلون بعدم أصالة الإعراب في العربية- أقاموا لوجهتهم هذه عديد أدلة، تنوّعت بحسب الموضوع الذي راحوا يتحدثون فيه عن خلوه من الإعراب، نوجز خبرهم في ما يلي: ادّعى جمع من المستشرقين وبعض اللغويين العرب أن الضبط الإعرابي الفطري السليقي لم يكن موجوداً في اللغة العربية إبان القرن السابع الميلادي (الأول الهجري) وما قبله؛ بمعنى أن عربية القرآن والشعر الجاهلي كانت خالية مما اتهموا النحاة "ب: ابتكاره واختراعه بغية أن يخلقوا لأنفسهم مجالاً للنفوذ والجاه؛ حين تكون ضوابط الكلام الذي يحتاجه كل أحد بأيديهم، وذلك بواسطة علم النحو الذي اخترعوه هم، ولا يحيط به غيرهم، ومن ثمّ يُمارسون الرقابة على الناس؛ فتضرب إليهم أكباد الإبل من كل صوب؛ فيجئهم

قصدَ تعلّمه السلطان والأديب والعامي... إلخ⁶ وكانت حجج نفاة الجبلّة الإعرابية عن اللسان العربي تدور حول:

— "القول بانفراد العربية بين أخواتها من اللغات السامية بظاهرة الإعراب.
— التشكيك في أصالة الشعر الجاهلي؛ ما يقتضي القول بأنّ لغة ذلك الشعر مصنوعة مزوّرة، والقول أيضاً بأنّه شعر منحول؛ فهو تمهيد لإهدار مصدر من مصادر الضبط الإعرابي التي اعتمدها النحاة، ليردّدوا في ما بعد أنّ هذه الضوابط لا أصل لها لأنّ المصدر لا أصل له؛ إذ هي مختلفة من صنع النحاة، واختراعهم مقتبس من لغة أخرى.

— القول بأنّ جميع اللهجات العامية المتشعبة من العربية والتي تستخدم الآن في الحجاز ونجد واليمن والعراق والشام... إلخ مجردة من الإعراب، فلو كانت لهجات المحادثة العربية القديمة معربة لانتقل شيء من نظامها هذا إلى جميع اللهجات الحاضرة أو بعضها⁷

— افتراض مؤداه: إنّ قواعد الإعراب لا يُعقل أنّها كانت مُراعاة في لهجات الحديث، لصعوبتها وتعقيدها، علماً أنّ لهجات الحديث تتوخى في العادة السهولة واليسر وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير⁸.

— رؤيتهم أنّ قواعد الإعراب التي نعرف مدى ما تتميز به من التشعب والدقة لا يُعقل أن تكون قد نشأت من تلقاء نفسها، كما لا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب في عصورهم الأولى أن تقوى على خلقها فهي تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية، التي ظهرت في العهود الإسلامية بالبصرة والكوفة وما إليها، فهي بهذا الدليل تكون قد اقتبست من قوم يُحكّمون الصنعة⁹.

— بعض الاستشهادات التي ساقها إبراهيم أنيس¹⁰ من مثل:

• نقله لقول سيبويه: "وزعم الخليل أنّ الفتحه والكسرة والضمة زوائد يلحقن الحرف ليُوصل إلى التكلّم به"

• استدلاله بقراءة أبي عمرو بن العلاء؛ لأنّ هذه القراءة تكون أواخر الكلمة فيها ساكنة.

• استحضاره لما قال به قطرب من أنّ الحركات في أواخر الكلم في الشعر الجاهلي وغيره إنّما هي حركات للتخلص من التقاء الساكنين.

هذه شردمة من حججهم في المسألة، ولعلّ أحسن الكتب التي أوردتها بشيء من التفصيل هو الكتاب الذي ذكرناه سلفاً المعنون بـ (دفاع عن القرآن الكريم...) بل هو من أحسن الكتب؛ إذ أفردت فيه كلّ حجة برّد عليها. أمّا في وقتنا هذه فمسعنا فيها إلى توضيح خطورة القول بعدم أصالة الإعراب في القرآن العظيم وتبيان الأبعاد المنجرة عن ذلك، والتي قد تصل إلى حدّ تسويغ الكفريات والشركيات - كما سيأتي - حين القول بهذه الشبهة، مُراعين في عرض ذلك نهج الوقفات.

الوقفة الأولى: نفي الإعراب عن القرآن الكريم هو إبطال لعديد من أحكام الشرع: ذلك أنّ الإعراب هو الطّريق الذي أفضى إلى استنباطها، وقبل أنْ تضرب مثلاً في ذلك نذكر ما جاء من مآثورات عن صلة الإعراب باستخلاص الأحكام الفقهيّة: فمّا يروى في ذلك أنّ "أبا عمر الجرمي مكث ثلاثين سنة يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه¹¹" وقد اتّخذ الفقهاء - أي الإعراب - آلة لاستنباط الكثير من الأحكام الشرعيّة، متّبعين مقتضى الدّلالة الإعرابية؛ لذلك يقول ابن يعيش: "إذ يرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومساثلها مبنية على علم الإعراب¹²" فهو عماد الشريعة في تقنين أحكام القرآن والسنة النبوية، لذلك كان تحصيله واجباً لفهم الشرع؛ ذكره وجوبه ابن السّراج الشننيري قائلاً: "إنّ الواجب على من عرف أنّه مخاطب بلغة التّنزيل، مأمورٌ بفهم كلام الرسول عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام غيرُ معذور بالجهل بمعناه، غير مسامح في ترك مقتضاه، فعليه بتعلّم اللسان الذي أنزل به القرآن حتّى يفهم كتاب الله وحديث رسول الله؛ إذ لا سبيل إلى فهمها دون معرفة الإعراب، وتمييز الخطأ من الصواب؛ لأنّ الإعراب إنّما وضع للفرق بين

المعاني... فلو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني ولم يتميز بعضها من بعض وتعدّر على المُخاطَب فهم ما أُريد منه، فوجب لذلك تعليم هذا العلم؛ إذ هو أوكد أسباب الفهم، فاعرف ذلك ولا تحد عنه، فإنّه علم السلف؛ الذي استنبطوا به الأحكام، وعرفوا به الحلال والحرام¹³ فأمثال هذه الأقوال والأخبار القاصّة لعلاقة الإعراب بفهم شرع الله واستنباط أحكامه - ومنها الفقهيات - كثيرة في تصانيف أهل العلم، وما إيرادنا لبعضها إلّا من باب التمهيد لمثال كان حضور الإعراب فيه فيصلا في ترجيح الخلاف الفقهي الذي وقع فيه، ومنه أنّه مقرّر للراجع من المرجوح وهو ما حصل من مناظرات بين الفقهاء في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:6] فقد حصل خلاف بين الفقهاء في حكم غسل الرجلين في الوضوء؛ فكانوا على فريقين: الفريق الأول: يرى بوجوب مسحها. والفريق الثاني يرى بوجوب غسلها. وهذا الخلاف مبني على الحالة الإعرابية التي وردت في القراءتين لقوله تعالى (وأرجلكم) إذ وردت قراءة بجر اللام وأخرى بنصبها؛ فاحتج الفريق الأول بأنّ أرجلكم بالجر معطوفة على قوله (ورؤوسكم) المجرورة بالباء فيكون الواجب المسح على الرجلين كالمسح على الرأس، واحتج الفريق الثاني بأنّ أرجلكم بالنصب معطوفة على وجوهكم المنصوبة بالفعل (اغسلوا) فيكون الواجب الغسل كالوجوه. وقد جرى بينهما نقاش كبير ما رجح فيه الغسل على المسح إلّا بقرينة إعرابية؛ إذ برّر القائلون بالغسل الجرّ في أرجلكم أنّه عطف على الجوار بمعنى: جرّت الأرجل لمجاورتها الرؤوس في اللفظ، وقد ورد في العربية إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره كقوله تعالى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ (17) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ (18) لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ (19) وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ (20) وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ (21) وَخَوْرٍ عَيْنٍ (22) [الواقعة: 17—22] فقد قرئت (حور) في قراءة بالجر لفظا لمجاورتها (كأس) مع أنّها معطوفة في المعنى على (ولدان) فكان هذا التخريج لحركة الجرّ في (أرجلكم) هو الذي صرف الحكم الفقهي من

المسح إلى الغسل¹⁴. وبعد هذا المثال الذي سقناه - وهو ومضة تكاد لا تظهر في ساحة كثير من المسائل الفقهية التي أدّى فيها الإعراب دور المخرّج لها- نُسأل نفاة الإعراب عن القرآن الكريم: هل أنتم في وعي مما تقولون؟ كيف ستؤول حال كثير من الأحكام الفقهية لو أُخذَ بنفيكم للإعراب؟ الجواب باختصار: لن تقوم قائمة لكثير من المسائل الشرعية، وإنّما ستلغى عديد من الواجبات، وتُفهم - بسقوط القرائن الإعرابية التي تُطالبون بإلغائها- على أنّها مُستحبات أو مُباحات، فمذهبكم في القضية مجلبة مفسدة، وأهون ما يُقال فيه: إنّهُ أمر يُعادي الفقه وأصوله، وشرع الله أعزّ من الاستجابة لدعوتكم الهادّة له.

الوقفة الثانية: وهي وقفة عند علاقة الإعراب بتفسير كتاب الجبّار المتكبر: فإذا كانت الأحكام الفقهية لا ترد إلّا والدّعمة الإعرابية تعضدها، فكذلك هي حال كثير من الدّلالات والمعاني في ثنايا التفاسير؛ إذ كانت الحركة الإعرابية المُرشدة إليها. ولأهمية معرفة الإعراب قبل الإقدام على تفسير كتاب العزيز نوردُ في ما يلي أقوالاً لأهل العلم في ذلك، وهي بمثابة براهين جُلّ مُبتغانا من سردها تمرير ما فحواه: إنّ الحركة الإعرابية المنفية عن القرآن من لدن القائلين بعدم أصلتها أمرٌ يتعارض مع قواعد التفسير، ولو صدقت دعواهم لألغيت دلالات عديد من الآي القرآني؛ ذلك أنّ الخريطة المفضية لدلالاتها كان الإعرابُ غالباً أهم من يقف خلفها فهو من الشروط والقيود التي على المفسّر التقيّد بها؛ فقد نقلوا عن مالك بن أنس أنّه قال: "لا أوتي برجل يُفسّرُ كلام الله وهو لا يعرف لغة العرب إلّا جعلته نكالا" ومعرفة كلام العرب يقتضي معرفة الإعراب الذي ذهب ابن يعيش في أنّه "مشتق من لفظ العرب؛ وذلك لما يُعزى إليهم من الفصاحة؛ يُقال: أعرب وتعرب¹⁵" ومن الكلمات القيّمة التي تؤكد أيضاً ضرورة استدعاء الإعراب لفهم النصّ القرآني، ما نطق به أبو البقاء العكبري في معرض حديثه عن آليات استخلاص المعنى من الذّكر المجيد؛ يقول: "وأقوم طريق يُسلِكُ في الوقوف على معناه، ويتوصّل إلى تبیین أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه¹⁶" وغير بعيد عما يتحدّث عنه أبو البقاء نجد

كلاماً مشابهاً للسيوطي: "وتمام هذه الشرائط - أي شرائط التفسير - أن يكون المفسر ممثلاً من عدة الإعراب، لا يلتبس عليه وجوه اختلاف الكلام"¹⁷ ولصاحب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة في ذلك أيضاً عبارة من ذهب؛ يقول: "هذا الكتاب لا يخوض فيه إلا من له وطأة في علم الإعراب"¹⁸ فهذه مقولات لجهازة العربية، ما نطقوا بها إلا لأنهم رأوا الإعراب أصيل في القرآن؛ لذلك معرفته أساس لفهمه، ولبیان مُشكّله "فقد تحتل الآية عديداً من المعاني، فتشكّل على المفسرين، ويكون الإعراب دافعاً للإشكال، ومعيناً لأحد المعاني المحتملة، ولذا نجد لهم - أي المفسرين - عبارة: "وهو موضع مشكّل والإعراب يُبينه" تتردّد في كتبهم"¹⁹ بل لأهمية الإعراب في استقصاء معاني الفرقان خصّ بعض من أهل اللغة القرآن بمؤلفات تتناوله من الزاوية الإعرابية، وما أكثر تعدادها ومنها: معاني القرآن للقرّاء، إعراب القرآن للزجاج، إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاسي، إعراب القرآن لابن قتيبة... إلخ.

هذا أهم شيء نبتغي التّويه إليه في هذه الوقفة، وستأتي الأمثلة على ذلك في الآت من وقفات.

الوقفة الثالثة: القول بعدم أصالة الإعراب في القرآن الكريم هو قولٌ بعدم إعجازه: وقع القائلون بعدم أصالة الإعراب في القرآن في مآزق، كان سوء التدبر في ما يردّدونه الجارف إلى ذلك، ومن بين تلكم الكوارث التي لم يحسبوا لها حساب أن القول بحدّثة الإعراب في النصّ القرآني هو قولٌ بعدم إعجازه؛ ذلك أن إعجاز الكلام الربّاني يكمن في نظمته، الذي يقوم على توحيّ معاني النّحو والوجوه الإعرابية؛ يقول في ذلك الجرجاني: "ثبت ذلك أن طلب الإعجاز إذا هو لم يطلبه في معاني النّحو وأحكامه ووجوهه وطرقه، ولم يعلم أنّها معدنه ومعانيه وموضعه ومكانه، وأنه لا مُستتبّط له سواها، وأن لا وجه لطالبه في ما عداها غار نفسه بالكاذب من الطّمع... وأنه إن أبى أن يكون فيها، كان قد أبى أن يكون القرآن

معجزاً بنظمه، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به²⁰ فالنحو الذي تنتصب جميع مباحثه حول الأوضاع الإعرابية "هو المراقبة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن²¹"

الوقف الرابع: الإعراب في فصل ترجيح الخلافات بين الفرق الإسلامية:
اختلف المسلمون طرائق قديداً، وفرقا كثيرة، وراح كل حزب ينتصر لوجهته ولمذهبيته بكل ما يدعمها، حتى بلغ بهم الأمر إلى توجيه الآي القرآني لمطوعة ما يذهبون إليه في معتقداتهم ومناهجهم، فلا نعجب حينذاك أن نجد ابن جني يعقد في الخصائص باباً عرج فيه على هذه الأمور سمّاها: (باب ما يؤمنه علم العربية (الإعراب) من الاعتقادات الدينية) إلا أن ما ينبغي معرفته أيضاً أن الإعراب كان فيصلاً في الخلافات التي نشأت بين هاتين الفرق، فقد كان حجة أهل السنة عديد المرات في وجه انحرافات المعتزلة والجهمية مثلاً، فلقد ذهبت المعتزلة والجهمية إلى نفي صفة الكلام عن الله جلّ وعلا، وفي صنيعهم هذا بلغ بهم الأمر إلى تأويل النصوص القرآنية المثبتة لصفة الكلام لله سبحانه، بل إلى تحريفها أحياناً بتبديل الحركات الإعرابية، غير أن نحارير أهل السنة وقفوا يعترضونهم في ذلك بأدلة كان الإعراب هو الشاهد فيها، ولندع ابن القيم الجوزية يقصّ لنا من ذلك خبراً يقول: "ومن تحريف اللفظ تحريف إعراب قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164] في الرفع إلى النصب وقالوا: وكلم الله موسى؛ أي موسى كلم الله...ولمّا حرفها بعض الجهميّة، قال له بعض أهل التوحيد: فكيف تصنع بقوله سبحانه ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: 143] فبهت المحرّف²²" وعلاقة هذا الكلام بسياق تتبع خطورة القول بعدم أصالة الحركات الإعرابية في القرآن، هو أنه بافتراض أن الإعراب مستحدث وأنه ألحق بالنص القرآني لكانت جميع الفرق على صواب في ما تذهب إليه؛ ذلك أن السكون في أواخر كلمات الآيات سيطوع توجهاتهم العقديّة وانحرافاتهم، فيكون القرآن بذلك خالفاً للفرقة لا لأمّاً للشمل، وهذا ما القرآن منه براء.

الوقفه الخامسة: نفي سمة الإعراب عن القرآن الكريم هو فتح لباب الشَّرَكِيَّات والكفَرِيَّات في كلام ربّاني جاء يُحارب ذلك: إنّ اختلاف الضبط الصحيح فساد للمعنى، فليس بين الكفر والإيمان إلا حركة واحدة، ومن الأمثلة المشهورة التي توضّح أهميّة الضبط الإعرابي في صحة المعتقد قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: 28] فلو قرئت برفع لفظ الجلالة، ونصب العلماء لفسد المعنى تماما وأدى إلى خلل في العقيدة؛ إذ كيف يخشى الله القوي العزيز الجبار عباده الضعفاء الأذلاء؟ فالضبط الصحيح هو نصب لفظ الجلالة بالفتح على أنّه مفعول به مقدّم للتعظيم، ورفع العلماء بالضمّ على أنّه فاعل مؤخر ولو خلت الآية من الحركات الإعرابية مثلما يذهب إليه نفاة الإعراب لكان هذا الكفر قابل الورد؛ إذ يستعصي - وأواخر الكلمات ساكنة - معرفة من يخشى الآخر؟

الوقفه السادسة: عدم أصالة الإعراب في القرآن إبطالٌ للاجتهاد وغلقٌ لأبوابه: ذلك أنّه من شروط الاجتهاد في الدين الإمام بالنحو والإعراب والدراية بهما؛ يقول ابن السّراج الشنتريني: "لا يجوز أن يُفتي الناس في الفقه من كان عاريا من النحو ومتى فعل ذلك أخطأ وأثم وتعدّى وظلم"²³ ويقول أبو البركات الأنباري في نفس المضمار: "إنّ أئمة السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنّه - أي النحو - شرط في رتبة الاجتهاد، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتّى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلّا به"²⁴ فهل أعداء الإعراب - إن صحّ قولها - في وعي ممّا ينجرّ عن مقولاتهم الهدامة؟ ألم تطرق مسامعهم من قبل مقولة ابن تيمية: "إنّ نفس اللغة العربية من الدين ومعرفتها فرض واجب، فإنّ فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب".

الوقف السابعة: الدعوة إلى تعطيل الحركات الإعرابية هي دعوة إلى تعطيل أحكام علم التجويد وعلم الوقف والابتداء: إنّ علم الوقف والابتداء الذي هو جزء مما ينبغي معرفته على مجود القرآن، يرتبط بالإعراب ارتباطاً وثيقاً؛ فمن يطلع على كتب الوقف والابتداء، يجد أنّ تقسيمات الوقف عند القراء مقيسة بمقياس الإعراب؛ يقول أبو بكر بن الأنباري: "اعلم أنّه لا يتمّ الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرفع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرفع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكّد دون التوكيد..."²⁵ ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْتُمْ بِنَفْسِكُمْ وَلَعَيْنَ الْهَافِينَ وَالْأَنْفِ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: 45] قرئ (والعين) بالنصب، فيكون الوقف التام على قوله (والجروح قصاص) وقرئ (والعين) بالرفع لها ولما بعدها فيكون الوقف على قوله (أنّ النفس بالنفس)²⁶ فلو أخذ بما يدعو إليه دعاة تسكين أواخر الكلمات في النص القرآني لاختلّت مواضع الوقف، ولتعدّر تحديد مواضع الابتداء، فنتزعزع لذلك المعاني.

الوقف الثامنة: إنكار أصالة الإعراب في القرآن الكريم هو طعن في صحة القرآن وتواتريّة نقله: يقول صبحي صالح في معرض حديثه عن الآية (28) من سورة فاطر؛ أي قوله جلّ جلاله ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ "نقل هذا الوجه المتواتر في قراءة الآية بمراعاة حركات الإعراب مشافهة وتلقياً متواتراً، وهو الذي حمل العلماء والقراء على الحكم بشذوذ القراءة التي فيها رفع اسم الجلالة على أنّه فاعل، ونصب العلماء على أنّه مفعول للفعل يخشى²⁷ لنتأمل في قوله: "مشافهة وتلقياً متواتراً" فإذا أضيفت هذه الحركات الإعرابية للمصحف كما يقول نفاة أصالة الإعراب، ألن يكون ذلك تحريفاً؟ بحكم أن التحريف لا يقتصر على التعديل والحذف، وإنما يدخل في مفهومه الزيادة أيضاً؟ الحقيقة إنّ ذلك لم

يُحصل؛ لأنَّ الحركة الإعرابية في القرآن إنّما هي أصلاً جزءٌ منه، فالقول بعدم احتوائه عليها، أو الدّعوة لإسقاطها إنّما هو عينُ التّحريف، وهو أمرٌ يُخالف الذي بلغنا تواتراً، ويُستحضر في هذه المناسبة قصة تصلح لمخاطبة أنصار هذه الادّعاءات؛ متمثلةً في "منع الخليفة عمر لعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - أن يُقرئ النَّاسَ القرآنَ بلهجة قبيلته هذيل، مع أنّها لهجة عربيّة عريقة، وأمره له أن يُقرئَ بلغة قريش، فهل يستقيم أن يُمنع الإقراء بها لكمال الحرص على قداسة نصِّ القرآن، ثمَّ يسمح بالتّعديل وإعادة الصّيغة؟"²⁸ أي إضافة الحركات الإعرابية مثلما قال نفاة أصالتها في كتاب العزيز؟

الوقف التّاسعة: وهي وقفة نسرُدُ فيها مجموعة من الشّواهد الصّوتيّة؛ تظهر في قصص بلغتنا عن أبناء القرن الهجري الأوّل، وهم يقرؤون النّصّ القرآني معرباً ما يدلّ على أصالة الإعراب فيه، وإنّما بذلك أدلّة يستحيل معها بقاء هذه الشّبهة التي تسيء إلى القرآن بصفة خاصة، وإلى العربيّة بصفة عامة.

أولاً: ما وقع بين عمر بن الخطاب من ناحية وزيد بن ثابت وأبي بن كعب من ناحية أخرى في الضبط الإعرابي لكلمة (الأنصار) في الآية الآتية ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [التوبة: 100] حيث قرأ عمر برفع كلمة (الأنصار) وقرأها زيد بن ثابت بالجرّ، فسأل عمر أبي بن كعب فقرّر أنها بالجرّ. فعمر قرأ برفع الرّاء عطفاً على السابقون؛ أي فيكون الأنصار فريقاً آخر غير السابقين الأوّلين لأنّ العطف يقتضي المغايرة، فلا يكون الأنصار داخلين ضمن السابقين الأوّلين، ويكون السبق والأوليّة مقصورين على المهاجرين وعمر منهم كما نعلم، ثمّ قال ابن عطية: وأسند الطّبري أن زيد بن ثابت سمع عمراً يقرأ هكذا فراده؛ أي راجعه مبيناً أنّ القراءة بالجرّ، فبعث عمر رضي الله عنه إلى أبي بن كعب فسأله، فقال أبي بن كعب: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [التوبة: 100] من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسان﴾ بجرّ لفظ (الأنصار) عطفاً على المهاجرين، فيكون

الأنصار داخليين مع المهاجرين ضمن السابقين الأولين. فقال عمر: ما كنا نرى إلا أننا قد رُفَعنا رفعة لا ينالها معنا أحد. يعني كنا نحن المهاجرين نظن أننا خصصنا بوصف السابقين الأولين، لا ينال هذا الوصف معنا أحد. فقال أبي: إن مصداق هذا؛ (يعني مصداق كون الأنصار مع المهاجرين ضمن فئة السابقين، وهذا يقتضي الجرّ) في كتاب الله في أول سورة الجمعة ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة:3] يعني أنّ هذه الآية وضعت التابعين الذين يجيئون بعد حياة النبي عليه وعلى آله الصلاة والسلام بأنهم آخرين، وأنهم لما يلحقوا بالذين بُعث فيهم النبي؛ أي بجيل الصحابة الذين ذكروا في الآية التي سبقت آية الآخرين هذه فالصحابة جميعا مهاجرين وأنصارا هم السابقون الذين لم يلحقهم جيل التابعين... كما أورد أبي آيات أخرى تؤكد الجرّ لهذا المعنى. قال ابن عطية: فرجع عمر إلى قول أبي؛ أي أخذ بقراءته²⁹ فهذه القصة كفيلة بأن تخبرنا أن الحركة الإعرابية من القرآن، ويبقى التنبيه إلى أنّ الصحابة لم يستعملوا اصطلاحات: جر أو رفع... وإنما تداولوا مفاهيمها دون لفظها؛ لذلك قلنا إن هذه الوقفة للشواهد الصوتية.

ثانيا: قصة الأعرابي الذي قدم المدينة في زمن عمر رضي الله عنه، فطلب من يُقرئه شيئا من القرآن، فأقرأه رجل أول سورة براءة (التوبة) وفيه ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3] أقرأه بكسر لام كلمة (رسوله) الأخيرة ففهم الأعرابي متعجبا ومنكرا أنّ الله تعالى برئ من رسوله، وبلغت الواقعة عمر، فاستدعى الأعرابي وسأله، فقصّ عليه قراءة الرجل فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي. فقال الأعرابي: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فرتّلها عمر على وجهها الصحيح أي بالرفع. فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم³⁰

ثالثا: شواهد صوتية أخرى تتمثل في قراءات الصحابة الذين اقتضت قراءاتهم إعرابا مختلفا عن الإعراب الذي جرت عليه القراءات الأخرى مُراعين فيها الإعراب:

— في سورة البقرة ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: 26] بضم ياء (يُضِلُّ) وكلمة الفاسقين مفعول به. قرأ ابن مسعود (وما يَضِلُّ به إِلَّا الفاسقون) بفتح ياء (يَضِلُّ) و(الفاسقون) فاعل مرفوع بالواو حسب مقتضى قراءة يَضِلُّ تلك.

— في سورة آل عمران ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: 8] بضم تاء (تَزِغْ) ونصب (قلوبنا). قرأ أبو بكر (لا تَزِغْ قُلُوبَنَا) بفتح تاء المضارعة في (تَزِغْ) ورفع (قلوبنا) فاعلا للفعل، دعاءً إليه سبحانه أن يعصم قلوبنا من الزيغ³¹. فهذا غيض قصص من فيض، وإلا فأخبار يحيى بن معمر مع تخطئته لقراءات الحجاج طويلة، واعتراضات الفطناء من أهل السليقة العربية على بعض القراء في قراءاتهم الشاذة كثيرة... إلخ وهم كلهم من آل القرن الأول الهجري وبداية الثاني، تلك القرون التي زعم نفاة الإعراب أنها خالية من الضبط الإعرابي.

خاتمة: أعلم وأنا على تخوم خاتمة هذه المقالة أنني تناولت خطورة نفي الإعراب عن القرآن الكريم من زاوية ربما هي دينية الصبغة، لكن علينا أن نقر بأن الدين الإسلامي هو ناصر العربية الوحيد، ما دام أن عريبتنا اليوم لا تنتج في أمور ملموسة ومادية، مثلما هو حاصل مثلا للغة الإنجليزية في أمريكا؛ حين أصبح اللسانيون يجسدون بها برمجيّات آبل ومايكروسوفت... إلخ. أقول بهذا الكلام والفخر في كلّ مجالات حياتنا - بما في ذلك اللغوية - مسكنه كتاب الله جلّ وعلا وعليه فإنّ الذود عنه أمرٌ لا بدّ منه، ودرء شبهة عدم أصالة الإعراب فيه أحد الأمور التي ينبغي أن تسيل فيه محابر أهل العلم وطلبتهم، وأنّ يجترّ الكلام في ذلك إنّ لزم، فهو من باب التذكير ولا حرج، كما يجدر أن تكون أمثال هذه الأبواب الكارثية موصدة، لا مفتوحة باسم دعوى تيسير النحو؛ ذلك أنّ بعض التوجّهات لا تنظر في الأبعاد التي تنجرّ عن تبنيها، وخبر ذلك ما سقناه من مخاطر القول بأنّ الحركة الإعرابية استحدثتها النحويون وألحقوها بالنصّ القرآني؛ فهي كما أوردناها مدلهمة تصل خطورتها إلى حدّ الطعن في صحّة القرآن وتواتريته، وتفتح بابا

للقوع في الشكوك والكفرات، وتلغي الفقه والاجتهاد والتفسير ومعانيها... إلخ
فعلية أقترح وعسى أن تحفني الإصابة في ذلك:
— أن يكون الجانب الديني حاضرا في كل أطروحات تيسير النحو، وأن
يكون حكما في قبولها أو رفضها.

— ضرورة الاعتزاز بترائنا اللغوي والعمل على بعثه، والدعوة إليه، ففيه
من الأخبار والبراهين ما يهدّ مزاعم بعض المستشرقين.
— افتتاح الكتب التي تُؤلف في النحو وما يتصل به بالحديث عما يطعن في
أصوله وفروعه، وبالردود المعقّبة على تلك الطعون، بُغية إخراج طلبة علم تتربّي
فيهم نخوة الذود عن العربية وعن نحوها وسائر علومها.

الهوامش:

- 1- من دعاة تيسير النحو الذين انتصروا لهذا الادعاء نجد إبراهيم أنيس، وتلامذته من بعده.
- 2- ينظر في ذلك: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، د ط. القاهرة: دت مكتبة الخانجي، وكذلك مقدمة كتاب: دفاع عن القرآن الكريم لمحمد حسن حسن الجبل.
- 3- أحمد مطلوب، بحوث لغوية، ط1. عمان: 1987، دار الفكر، ص35، 36.
- 4- عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ط4. القاهرة: دار المعارف، ص74.
- 5- أبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار النهضة، ص1، 2.
- 6- هكذا علّل إبراهيم أنيس أسباب إيجاد الضبط الإعرابي، مُتعمّدا في ذلك استعمال مصطلحات: ابتكار، ابتداء، اختراع تماشيا مع ما يراه من أن النحو ليس فطري وسليقي في لسان العربي؛ ينظر لذلك كتابه: من أسرار العربية، ط6. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. وكذا كتاب: دفاع عن القرآن الكريم، لمحمد حسن حسن جبل.
- 7- محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط2. القاهرة: 1999، البربري للطباعة الحديثة ص 20، 21، 22 بتصرف.

- 8- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ط4. القاهرة: دار الشروق العربي ص249. أو لينظر المرجع السابق.
- 9- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة. القاهرة: دار نهضة مصر، ص211 وينظر أيضا كتاب دفاع عن القرآن الكريم.
- 10- إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص237، 238، 239 والحقيقة: إنَّ أوَّل اطلاعي عليها كان في كتاب دفاع عن القرآن الكريم، وبحكم توفري على تلك المراجع وعودتي إليها لم أقل: نقلا عن...
- 11- جمال الدين الأسنوي، الكوكب الدّري في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النحويّة، تح: عبد الرزاق السّعدي، ط1. القاهرة: د ت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص9.
- 12- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج1. بيروت: عالم الكتب، ص8.
- 13- محمد بن عبد الملك السراج الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، تح: عبد الفتاح الحموز ط1. عمان: 1995، دار عمان، ص21، 22.
- 14- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، تح: مازن المبارك. بيروت: دار الفكر، ص895.
- 15- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص71.
- 16- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ط2. بيروت: 1987، دار الجيل، ص1.
- 17- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2. القاهرة: مطبعة الحجازي ص172.
- 18- يحيى بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ج2. بيروت : دار الكتب العلمية، ص168.
- 19- عبد الله بن حمد المنصور، مُشكَلُ القرآن الكريم، ط1. قاهرة: دار ابن الجوزي ص284.

- 20- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط1. بيروت: 1988، دار الكتب العلميّة ص 458، 459.
- 21- موفق الدّين بن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 16.
- 22- شمس الدين بن القيم الجوزية، الصواعق المرسلة على الجهميّة والمعطلّة، ط1. الرياض: دار العاصمة ص 140.
- 23- محمد بن عبد الملك السراج الشنتريني، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، ص61.
- 24- أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ص 95.
- 25- أبو بكر بن الأنباري، ج1، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تح: محي الدّين عبد الرحمن. دمشق: 1971، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص116.
- 26- أبو جعفر النّحاس، القطع والإنتناف، ج1. الرياض: 1992، عالم الكتب، ص71 - 72 بتصرّف.
- 27- صبحي صالح، دراسات في فقه اللغة، ط3. بيروت: دار العلم للملايين، ص119 - 120.
- 28- محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم، ص53.
- 29- القصة في المحرر الوجيز لابن عطية، وقد تعذّر علي بلوغ ذلك الكتاب فنقلتها بشيء من التصرّف من كتاب: دفاع عن القرآن الكريم لمحمد حسن حسن جبل، ص 74، 75.
- 30- هذه القصّة مشهورة جداً، تحويها بطون كتب عدّة، وفي العادة تورّد في سياق ذكر أول من وضع النحو إلا أنّها صالحة أيضاً لهذا الموضوع؛ أي تأكيد أصالة الإعراب في القرآن الكريم، والرّد على منكريه.
- 31- محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم، ص80 بتصرّف.